و اقع تطبيق النظام البنكي الجز ائري لمقررات بازل3 - في ظل مشكل السيولة-

The reality of applying the Algerian banking system to the decisions of Basel 3 - in light of the liquidity problem -.

أدبوب سارة*

جامعة الجزائر 3 (مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية) – الجزائر

eddeboub.sara@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/30 تاريخ القبول للنشر: 2020/12/10 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تناقش هذه الورقة البحثية موضوع واقع تطبيق الجهاز البنكي الجزائري لمقررات بازل3 في ظل مشكل السيولة لذلك تمت صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: ما هو واقع تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لمقررات بازل3 في ظل مشكل السيولة الهيكلي؟ والهدف الأساسي من ذلك هو محاولة دراسة مدى تطبيق البنوك الجزائرية وتكيفها لمقررات بازل3.

حيث تم التوصل إلى أن البنوك التجارية خاصة العمومية منها تمكنت من رفع رؤوس أموالها بسهولة واعتماد نسب رفع مالي تفوق النسب المحددة في بازل3، وكذا تمتع البنوك الجزائرية بملاءة مالية معتبرة ومقبولة.

الكلمات المفتاحية: بازل3؛ فائض السيولة؛ نقص السيولة؛ الملاءة البنكية؛ البنوك.

تصنيف JEL: G21، E58.

Abstract:

This paper discusses and examines the reality of the implementation of Basel III decisions in the Algerian banking system in light of the liquidity problem; therefore, the main problem was formulated as follows: What is the reality of the implementation of Basel III decisions by the Algerian commercial banks in light of the surplus of structural liquidity?

The main objective is to try to examine the extent to which Algerian banks have applied and adapted to Basel III decisions. As it was concluded that the commercial banks, especially the public ones, were able to raise their capital easily and adopt financial raising ratios that exceed the rates specified in Basel 3, as well as the enjoyment of the Algerian banks considerable financial solvency

Keywords: Basel III, Excess Liquidity, Lack of liquidity, Bank Solvency, Banks.

Jel Classification Codes: G21, E58.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تضمنت اتفاقية بازل3 إصلاحات كبيرة تهدف لزيادة صلابة النظام البنكي العالمي لمواجهة الصدمات، فعملت الدول على ادخال هذه الاصلاحات على نظامها البنكي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 لمسايرة التطورات الكبيرة التي عرفها نشاط البنوك على المستوى العالمي المرافقة لارتفاع المخاطر التي تواجهها.

النظام البنكي الجزائري لم يكن بمعزل عن هذه التطورات، فعملت الجزائر على اتخاذ اجراءات احترازية لضبط عمليات استخدام الموارد المالية للبنوك والحد من المخاطر لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وفي إطار تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل3 وجد أن الجهاز البنكي الجزائري يعاني من مشكل فائض السيولة البنكية ابتداء من سنة 2001 لغاية سنة 2015، ومشكلة نقص السيولة بعد سنة 2015، لذا سنحاول في هذا البحث معرفة وضعية تطبيق القطاع البنكي الجزائري لمقررات بازل3 في ظل وجود مشكل السيولة البنكية.

1.1 اشكالية البحث: من خلال ما تقدم سيحاول البحث الاجابة على الاشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لمقررات بازل3 في ظل مشكل السيولة الهيكلي؟

2.1 أسئلة البحث:

- ✓ فيما تتجلى أبرز محاور اتفاقية بازل3؟
- ✓ هل عمل بنك الجزائر على تكييف معاييره الاحترازية وفق مقررات بازل3؟
- ✓ ما هو واقع مشكل السيولة في الجهاز البنكي الجزائري؟

3.1 أهداف البحث: يحاول البحث الوصول الى جملة من الأهداف نلخصها في:

- ✓ تسليط الضوء على اتفاقية بازل3 ومختلف التعديلات التي جاءت بها؛
- ✓ ابراز مشكل السيولة البنكية الذي تعاني منه البنوك التجارية في الجزائر ابتداء من سنة 2001، سواء فائض أو عجز في السيولة؛
- ✓ معرفة مدى ارساء وتطبيق الجهاز البنكي الجزائري لاتفاقية بازل3.

4.1 منهج البحث:

للإحاطة بمختلف جوانب البحث ومحاولة الاجابة على اشكاليته، تم استخدام المنهج الوصفي كأسلوب مناسب لاستعراض المفاهيم المتعلقة باتفاقية بازل3، والمنهج التحليلي في جمع وعرض وتحليل البيانات الخاصة بالبحث.

5.1 خطة البحث: تم تقسيم البحث الى العناصر التالية:

- ✓ المحور الأول: اتفاقية بازل3.
- ✓ المحور الثاني: تطور السيولة البنكية في البنوك التجارية الجزائرية.
- ✓ المحور الثالث: واقع تطبيق النظام المصرفي الجزائري لمقررات بازل3.

2. اتفاقية بازل 3 :

سيتطرق هذا المحور الى تعريف اتفاقية بازل3، اضافات وتعديلات بازل3 مقارنة ببازل2، المحاور الأساسية لاتفاقية بازل3 وأهم أهدافها.

1.2 تعريف اتفاقية بازل3:

بسبب الاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية 2008 وضعت لجنة بازل تعديلات جذرية على بازل2 وذلك لتعزيز رأس المال البنوك، فقد نشأت اتفاقية "بازل 3" عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية في 12 أيلول (سبتمبر) 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010.

لذا فاتفاقية بازل3 هي تلك التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع البنكي الصادرة عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بتاريخ 12-09- 2010 (عكاشة م.، 2020، صفحة 120).

2.2 اضافات وتعديلات بازل3 مقارنة ب بازل2

جاءت مقررات بازل3 كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك و فشل معايير "بازل 2" في القيام بدورها في حماية البنوك، لم تغير بازل3 البنية الأساسية لبازل2 بل قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـ:بازل 2(Yousfi، 2019، صفحة 125)، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، وقد ركزت التعديلات على الدعامة الأولى من «بازل 2»، وفق ما يلي:(عبد القادر بريش و زهيرغراية، 2015، صفحة 109)

- ✓ تغييرات على إطار مخاطر السوق؛
- ✓ تغييرات على إطار التسنيد؛
- ✓ السعي لتدعيم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية لملائمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية المخاطر في كل بنك؛
- ✓ تحسين نوعية رأس المال، وزيادة احتياطات رأس المال، بحيث يحسن من نوعيتها ويقوي قدرة البنوك على امتصاص الخسائر وامتصاص الصدمات خلال فترات الشدة. وركز المفهوم الجديد على مكونات رأس المال الأساسي بحيث:

- بالنسبة لبازل 2 كانت الأسهم العادية تمثل فقط نسبة 2%، وقد ارتفعت في بازل الثالثة إلى نسبة 4.5% ابتداء من سنة 2013.
- إضافة نسبة احتياطية (Volant de conservation) تقدر بـ 2.5%.
- رفع نسبة رأس المال الأساسي من 4% إلى 6%.
- انتقال النسبة الدنيا لمتطلبات رأس المال من 8% إلى 10.5% كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر، ابتداء من جانفي 2019.

3.2 المحاور الأساسية لاتفاقية بازل 3:

جاءت اتفاقية بازل الجديدة لسد الثغرات المالية في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، حيث ركزت الإصلاحات الجديدة لبازل 3 على الجوانب التالية(علي بوعمامة، مراد زايد، 2016، الصفحات 245-255):

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز "رأس المال الأساسي "والذي يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها، ويعادل على الأقل 4.5% من أصولها التي تتسم بالمخاطرة، أي بزيادة قدرها2% مقارنة ببازل2 ؛
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتكون من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، بمعنى البنوك مطالبة بزيادة رأس مالها الممتاز في إطار بازل3 وتحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية بنسبة مقدرة بـ:7% بعدما كانت 2% في بازل2، كما يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع الأرباح في حالة انخفاض هذه النسبة عن7% ؛
- احتفاظ البنوك بنسبة أخري من صفر إلى 2.5% من رأس المال الأساسي" حقوق المساهمين " كاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن الدورة الاقتصادية؛

- رفع البنوك لمعدل المستوى الأول من رأس مالها الإجمالي ليصل الى 6% بعدما كان 4% في ظل بازل2، مع عدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، كما حددت اللجنة سنة 2019 للتنفيذ النهائي لهذه الإجراءات.
- زيادة معدل كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5%، مع التركيز أكثر على جودة رأس المال، إذ تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في رأس المال الإجمالي للبنك، ويحسب وفق المعادلة التالية (Smonig Mathilde et Dutilloy Paul Emile, 2011, p. 7):

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة الأولى(رأس المال الأساسي+رأس المال المساند)+الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}} \geq 10.5\%$$

- إدخال مؤشر معدل الرافعة المالية كمقياس داعم لقياس المخاطر، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، هذه النسبة يجب ألا تقل عن 3% ويتم حسابها وفق المعادلة التالية(Andrea Bicu et All, 2017, p. 7):

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}(Tier1)}{\text{إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية}} \geq 3\%$$

- تعزيز معايير إدارة السيولة: للسيولة أهمية كبيرة في عمل النظام المالي والبنكي العالمي و الأسواق بكاملها، وفي هذا الإطار بادرت لجنة بازل في إبداء رغبتها في الوصول إلى معيار عالمي للسيولة، حيث اقترحت اعتماد نسبتين:

➢ بنسبة تغطية السيولة (LCR): وهي نسبة موجهة لإدارة السيولة في المدى القصير ويحتسب بتنسيب الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، تهدف هذه النسبة إلى جعل البنك يُلبي ذاتياً احتياجاته من السيولة في حال حدوث أزمة، ويتم حسابها وفق المعادلة التالية (Basel committee on Banking Supervision, 2013, p. 07):

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

➢ نسبة التمويل المستقر الصافية (NSFR): هي مقياس للسيولة في المدى المتوسط والطويل، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك إلى استخدامات هذه الأصول، ويجب ألا تقل عن 100%، تهدف هذه النسبة الى توفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطة البنك، عن طريق استعمال مخزون من الأصول السائلة عالية الجودة، كما تمكن البنوك من مواجهة صدمات السيولة الناتجة عن حالات الضغوط المالية(بوعبدلي، 2014، صفحة 113)، تحسب هذه النسبة وفق المعادلة التالية(Hon Hong et all, 2014, p. 92):

$$\text{نسبة التمويل المستقر الصافية} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتوفر}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

تحمل مقترحات بازل 3 العديد من الجوانب الإيجابية للنظام البنكي حيث تشكل تحديا كبيرا للبنوك التي لم يسبق لها تطبيق اتفاقية بازل2، وهو ما يعني أن النظام البنكي الجزائري سيكون في مواجهة تحدي هذه الاتفاقية(حياة نجار، 2013، صفحة 285) .

4.2 أهداف اتفاقية بازل3

أهم أهداف اتفاقية بازل3 تعتمد على الثلاثية: المرونة، الحوكمة والشفافية(بعزيز سعيد، طارق مخلوفي، 2019، صفحة 81):

- ✓ تحسين مرونة القطاع البنكي عن طريق تحسين قدرته على مواجهة الصدمات الناشئة بسبب الضغط الاقتصادي والمالي؛
- ✓ تحسين الحوكمة المؤسسية وأساليب إدارة المخاطر؛
- ✓ تعزيز الشفافية والإفصاح بفعالية أكثر؛

3. تطور السيولة البنكية في البنوك التجارية الجزائرية:

يهدف هذا المحور الى التعرف على السيولة لدى البنوك التجارية الجزائرية، وذلك لأن الجهاز البنكي الجزائري طيلة الفترة 2001-2015 امتلك فائضا كبيرا للسيولة تسبب للبنوك التجارية بمشكل كبيرا بسبب تكلفة هذه النقدية غير المستغلة.

1.3 مفهوم السيولة البنكية:

تتمثل السيولة البنكية في سهولة تحويل الأصل إلى نقد بأقصى سرعة وبدون خسائر تذكر، وتعتمد على درجة ثبات الودائع بمعنى قابلية توظيف الودائع لفترات أطول، حيث تقل الحاجة للإحتفاظ بالسيولة في حالة توظيف الودائع لفترة طويلة، وتعتمد أيضا على مدة القروض الممنوحة، حيث تتناسب طول فترة منح الائتمان مع احتفاظ البنك بالسيولة بعلاقة طردية.

كما تتكون السيولة من سيولة حاضرة، تتمثل في النقدية الموجودة لدى البنك وسيولة شبه نقدية تتمثل في أصول يمكن بيعها وتصفيتها وتتميز بقصر آجل استحقاقها (محمد خالد نهار الدلقموني، 2006، الصفحات 74-75).

2.3 تطور السيولة البنكية في الجهاز البنكي الجزائري

يمثل فائض السيولة الزيادة عن المقدار الكافي من السيولة للوفاء بالتزامات البنك اتجاه عملائه في الظروف العادية وخلال مدة زمنية معتبرة(حسين بن العارية، عبد السلام بلبالي، 2017، صفحة 200)، وقد عانى الجهاز البنكي الجزائري ابتداء من سنة 2001 من مشكل فائض السيولة ويعود ذلك لكون إجمالي موارد البنك أعلى من إجمالي استخداماته، وذلك لغاية نهاية سنة 2015، وبعد ذلك توجهت السيولة البنكية للانخفاض.

والجدول التالي يوضح مسار السيولة البنكية في البنوك التجارية الجزائرية:

الجدول رقم01: تطور السيولة البنكية لدى الجهاز البنكي الجزائري خلال الفترة (2001- سبتمبر2019) (الوحدة: مليار دج)

السنوات	الودائع	القروض	فائض السيولة (الودائع – القروض)
2001	1789.9	1077.7	**712.2**
2002	2127.4	1266	**861.4**
2003	2442.9	1379.5	**1063.4**
2004	2705.4	1534.4	**1171**
2005	2960.5	1778.9	**1181.6**
2006	3516.5	1904.1	**1612.4**
2007	4517.3	2203.7	**2313.6**
2008	5161.8	2614.1	**2547.7**
2009	5146.4	3085.1	**2061.3**
2010	5819.1	3266.7	**2552.4**
2011	6733	3724.7	**3008.3**

2952.4	4285.6	7238	**2012**
2632.9	5154.5	7787.4	**2013**
2614.6	6502.9	9117.5	**2014**
1925.1	7275.6	9200.7	**2015**
1172.1	7907.8	9079.9	**2016**
1354.3	8877.9	10232.2	**2017**
1733.6	9976.3	11709.9	**2018**
409.5	10780.3	11189.8	**2019**
المصدر: بالاعتماد على تقارير ونشرات بنك الجزائر لسنوات (2001- سبتمبر2019).			

نلاحظ من الجدول السابق استمرار ارتفاع فائض السيولة البنكية من سنة 2001 إلى غاية 2008، ليصل سنة 2008 إلى 2547 مليار دينار جزائري، بسبب ارتفاع صافي الأصول الخارجية خلال هذه الفترة، وفي 2009 انخفض فائض السيولة ليصل إلى 2061 مليار دينار جزائري بسبب الصدمة الخارجية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وبعدها توجه فائض السيولة للارتفاع تحت تأثير عودة تراكم الموجودات الخارجية (ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية لبنك الجزائر بـ 1139.74 مليار دينار) الناتجة أساسا من عائدات صادرات المحروقات، والتي حفزت من جديد السيولة البنكية.

وصلت السيولة البنكية إلى أعلى قيمة لها في 2011 بمعدل توسع قدره 11.59% مقارنة بـ 2010، تحت تأثير تراكم الموجودات الخارجية وارتفاع ودائع المؤسسات والأسر، وبعد سنة 2011 نلاحظ تذبذبا في قيمة فائض السيولة وتوجهه نحو الانخفاض، فتميزت سنة 2013 بتقلص السيولة البنكية بنسبة 6.4%، في نهاية 2013، بسبب تراجع تراكم صافي الموجودات الخارجية، رغم الارتفاع الطفيف لودائع المؤسسات والأسر واحتواء نفقات الميزانية (Rapport annuel 2013 de la banque d'algérie, 2014, p. 123). وواصل فائض السيولة الانخفاض ليصل إلى 1925.1 مليار دينار في سنة 2015، في وضع يسوده تراجع أسعار النفط.

أمام الاتجاه التنازلي لفائض السيولة البنكية، قام بنك الجزائر ابتداء من سنة 2016 بـ (Rapport annuel 2016 de la banque d'algérie, 2017, p. 98): إيقاف عمليات استرجاع السيولة، خفض معدلات الاحتياطات الالزامية من 12% إلى 8% وإعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها من 4% إلى 3.5%.

واصل فائض السيولة البنكية الانخفاض ليصل إلى 482.4 مليار دينار في نهاية شهر أكتوبر2016، في ظرف تميز باستئناف عمليات إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، ابتداء من شهر مارس 2017. ومع الشروع في عملية التمويل غير التقليدي منذ نوفمبر 2017 ارتفع مستوى السيولة ليصل إلى 1354.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، أي بنمو قدره 77% مقارنة بمستواها المسجل في السداسي الأول من سنة 2017، و68.2% مقارنة بنهاية 2016، في ظل عمليات ضخ السيولة التي بلغ قائمها في أكتوبر 2017 مبلغ 595.6 مليار دينار، واستمر فائض السيولة بالارتفاع ليصل إلى 1733.6 مليار دينار في سنة 2018 بسبب عمليات اعادة شراء المستحقات غير الناجعة للمؤسسات العمومية وارتفاع الودائع، ليعود للانخفاض ليصل الى 409.5 مليار دينار في نهاية سنة 2019.

4. و اقع تطبيق النظام المصرفي الجز ائري لمقررات بازل3:

إثر إقامة الاطار التنظيمي في نهاية 2009، المتضمن رأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية، عززت هذه الأخيرة رؤوس أموالها الخاصة بصفة معتبرة، علما أنّ مستوى رأسمال البنوك العمومية كان أعلى من الحد الأدنى التنظيمي قبل دخول التنظيم الجديد حيز التنفيذ، كما واصلت البنوك العمومية تخصيص جزء من نتائجها للاحتياط مما سمح لها بالاستجابة بشكل واسع للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية (مخاطر القروض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق.)وسيتم في هذا المحور التطرق إلى مدى تطبيق الجهاز البنكي الجزائري لمستجدات مقررات بازل3.

1.4 نسبة الملاءة المالية للبنوك الجز ائرية:

عدل بنك الجزائر الحد الأدنى لنسبة الملاءة المالية (إصدار النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014) والمخاطر التي تلتزم بها البنوك والمؤسسات المالية (المادة 2)التي تغطيها بمعدل أدنى يقدر بـ:9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى (المادة رقم 3 من النظام رقم(14-01)، 2014).

وتتكون الأموال الخاصة القانونية من: الأموال الخاصة القاعدية التي كان معدل ملاءتها على التوالي 15.9%،16.4% لسنتي 2015، 2016 على التوالي، والأموال الخاصة النظامية التي كان معدل ملاءتها على التوالي 18.7%،18.9% لسنتي 2015، 2016 على التوالي.

الجدول التالي يوضح تطور نسبة الملاءة الاجمالية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2017

الجدول رقم02: نسبة الملاءة الاجمالية في البنوك التجارية الجز ائرية (%)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الملاءة الاجمالية	26.15	23.64	23.77	23.62	21.50	15.98	18.39	18.86	19.56

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر2013 -2016- 2017، ص227-ص159- ص152.

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الملاءة الاجمالية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2009- 2017 أكبر من معدل الملاءة المقرر من طرف لجنة بازل3 والمقدر بـ10.5% كحد أدنى يجب على البنوك احترامه، وهذا ما يدل على احترام وتطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل من ناحية نسبة الملاءة للبنوك.

2.4 متطلبات رأس المال الأدنى:

شهد الإطار الرقابي للجهاز البنكي الجزائري خلال الربع الأخير لسنة 2014 إصلاحات جوهرية تم ادراجها عقب اعتماد إطار احترازي جديد، تتوافق أحكامه مع معايير لجنة بازل 2، كما تم إدخال متطلبات إضافية من الأموال الخاصة المعروفة بـ: وسادة الأمان التي أوصت لجنة بازل3 بإدراجها ضمن متطلبات رأس المال.

يمثل الجدول التالي تطور رأس مال مجموعة من البنوك العامة والخاصة في الجزائر:

الجدول رقم03 تطور رأس مال مجموعة من البنوك العامة والخاصة في الجزائر(مليار دج)

البنك/السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
BNA	41.6	41.6	41.6	41.6	41.6	41.6	41.6	41.6	41.6
BEA	24.5	24.5	76	76	100	100	100	150	150
SGA	10	10	10	10	10	10	10	10	10
BNP PARIBAS	10	10	10	10	10	10	10	10	10

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك المدروسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال الاجتماعي للبنوك الخاصة قدر ب 10 مليار دج خلال الفترة وهو الرأس المال الأدنى للبنوك والمحدد حسب النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23-12-2008، في حين أن رأس المال الاجتماعي للبنوك العمومية فاق بكثير الحد الأدنى للرأس المال، وهذا ما يعكس نجاعة البنوك التجارية العمومية في العمل على رفع رأسمالها.

3.4 تطوير رقابة تركز على المخاطر:

يتمثل ذلك في تطوير طريقة على أساس المستندات والرقابة في عين المكان بتقييم الوضعية المالية والاحترازية للبنوك والمؤسسات المالية (حسب طريقة CAMELS)، مما يسمح بالقيام بتحليل استشرافي إضافي وإطار لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وذلك لوصول إلى تقييم أفضل لمدى ملاءمة الأموال الخاصة وسيولة البنوك والمؤسسات المالية حسب طبيعة مخاطرها، وهذا سواء في الظروف العادية أو تحت الضغوط.

بالإضافة إلى توفير تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في سنة 2017 الذي يوفر إطارا لمحاكاة ظروف غير مواتية للنشاط (للعمل بالشطر الثاني لبازل 3)، حيث تتم هذه الاختبارات على مستوى مديرية الرقابة على أساس المستندات (الخريطة ونموذج التوقعات المالية).

ومحاولة البدء في تطبيق مشروع SYNOBA الذي يمثل القيام بأشغال الإشراف والرقابة معلوماتية(نظام التنقيط المصرفي) وفق مبادئ CAMEL (التقرير السنوي لسنة 2017 لبنك الجزائر، 2018، الصفحات 103-104).

4.4 نسب السيولة:

إن سيولة البنك في تغير مستمر بسبب تأثرها بعدة عوامل، لذا يجب على البنك أن يقوم بنشر بياناته ليأخذ الأفراد صورة واضحة حول قوة ترتيبات البنوك لإدارة مخاطر السيولة.

الجدول التالي يبين تطور نسب السيولة للبنوك الجزائرية:

الجدول رقم04: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنوك التجارية الجزائرية (%)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	51.82	52.98	50.16	45.87	40.46	37,96	27.17	23.50	23.74
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل(السيولة القانونية)	114.52	114.29	103.73	107.51	93.52	82.06	61.64	58.39	53.86

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر2013 -2016- 2017، ص227-ص159- ص152.

نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010-2017 في انخفاض مستمر، وتهدف هذه النسبة إلى معرفة الأهمية النسبية للأصول السائلة ضمن إجمالي أصول البنك، للتعرف على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة، والانخفاض في السيولة لا يعني بالضرورة عدم كفاءة البنوك في إدارة السيولة.

نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل خلال الفترة في انخفاض مستمر وتناقصت عن النسبة المعتمدة في بازل3 و هي 100% ابتداء من سنة 2013 وبالتالي هذا يدل على عدم احترام تطبيق البنوك الجزائرية لتطبيق المعايير الاحترازية فيما يتعلق بالسيولة لمقررات بازل3 ابتداء من سنة 2013.

5.4 نسبة الر افعة المالية:

يمثل الجدول التالي نسب الرافعة المالية المطبقة في البنوك التجارية الجزائرية:

الجدول رقم05: نسبة الر افعة المالية في البنوك التجارية الجز ائرية (%)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الر افعة المالية	26.15	23.64	23,77	17.48	15.51	13.27	15.75	16.33	15.18

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2013- 2016- 2017، ص227-ص159- ص152.

معدل الرافعة المالية يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك التجارية (بودالي، 2017، صفحة 35)، وتقدر هذه النسبة بـ:3%، وارتفاع نسب الرفعة المالية للبنوك التجارية الجزائرية يفوق هذه النسبة المقررة من طرف لجنة بازل3 وهذا ما يدل على قدرة البنوك على مواجهة المخاطر البنكية وتوفير السيولة.

5. خاتمة:

تبين لنا من خلال هذا البحث امتلاك البنوك التجارية الجزائرية لإمكانيات كبيرة للتغلب على التحديات والالتزام بمعايير بازل3، حيث توصل البحث الى أن البنوك الجزائرية خاصة العمومية منها تمكنت من رفع رؤوس أموالها بسهولة واعتماد نسب رفع مالي تفوق النسب المحددة في بازل3 وكذا تمتع البنوك الجزائرية بملاءة مالية معتبرة ومقبولة.

لكن يبقى واقع تطبيق المنظومة المصرفية الجزائرية لمقررات بازل3 متأخر نوعا ما من ناحية تطبيق المعدلات الأدنى فيما يخص نسب السيولة، و لا تزال البنوك التجارية تسعى لتحقيق هذه المبادئ عن طريق تكثيف جهودها لاعتماد مقررات بازل3.

لذا على النظام البنكي الجزائري وعلى رأسه البنك المركزي تبني سياسات اصلاحية وتصحيحية واقعية مبنية على أسس علمية لإرساء مبادئ بازل3 وذلك لرفع صلابة الجهاز البنكي الجزائري وتقويته لمواجهة المخاطر والأزمات، وكذا توظيف أحدث أدوات اللتكنولوجيا والاتصالات واعتماد اساليب متطورة للرقابة على المخاطر البنكية.

✓ **التوصيات** : في ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن وضع مجموعة من التوصيات:

- تطوير أساليب الرقابة الداخلية السليمة ومبادئ الشفافية والإفصاح البنكي، وأساليب تسيير المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية؛
- تسليط الضوء على الأسباب الداخلية والخارجية التي جعلت البنوك لا تمتثل لمقررات بازل3 فيما يخص الوفاء بمتطلبات السيولة؛
- ضرورة توفير نظام اتصالات بنكية يقوم على جمع المعلومات وتحليلها من لأجل اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- توفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة؛
- إصدار تشريعات جديدة تسمح باستكمال المعايير الكمية التي جاءت بها اتفاقية بازل3، ولم يتم وضعها في التشريعات السابقة.

المراجع:

1. التقرير السنوي لسنة 2017 لبنك الجزائر. (2018). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.
2. المادة رقم 3 من النظام رقم(01-14). (2014). نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات امالية. بنك الجزائر.
3. بعزيز سعيد، طارق مخلوفي. (2019). إرساء معايير اتفاقية بازل3 في النظم المصرفية كسبيل للإحتراز من الأزمات المالية-دراسة حالة الجزائر-. المنهل الاقتصادي.
4. حسين بن العارية، عبد السلام بلبالي. (2017). تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية. اقتصاد المال والأعمال.
5. حمزة عمي سعيد، أحلام بوعبدلي. (2014). دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة. الواحات للبحوث والدراسات.
6. حياة نجار. (2013). بازل3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

7. عبد القادر بريش وزهيرغراية. (2015). مقررات بازل3 ودورها في تحقيق مباديء الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي. مجلة الاقتصاد والمالية.
8. علي بوعمامة، مراد زايد. (2016). المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية. الاقتصاد الجديد.
9. محمد خالد نهار الدلقموني. (2006). أثر فائض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية الأردنية على مؤشراتها المالية(1994-2004). الأردن.
10. مخطار بودالي. (2017). أثر مقررات بازل3 في عملية اتخاذ قرار ضبط المعايير الاحترازية لبنك الجزائر. البشائر.
11. معمري نارجس. (بلا تاريخ).
12. معمري نارجس، أيت عكاشة سمير. (بلا تاريخ).
13. معمري نارجس، أيت عكاشة سمير. (2015). الإصلاح المالي في الجزائر وفق متطلبات اتفاقية بازل3 وأثره على استقرار النظام المصرفي الجزائري. مجلة الاقتصاد والمالية.
14. معمري نارجس، سمير أيت عكاشة. (2020). الإصلاح المالي في الجزائر وفق متطلبات اتفاقية بازل3 وأثره على استقرار النظام المصرفي الجزائري. الاقتصاد الجديد.
15. نارجس معمري، سمير أيت عكاشة. (بلا تاريخ). الإصلاح المالي في الجزائر وفق متطلبات اتفاقية بازل3 وأثره على استقرار النظام المصرفي الجزائري. الاقتصاد الج .
16. Andrea Bicu et All. (2017). the leverage ratio and Liquidity in the gilt and repo market. england: Bank of England.
17. Basel committee on Banking Supervision .(2013) .BaselIII: The Liquidity Coverage Ratio and Liquidity risk monitoring tools. Basel
18. Hon Hong et all. (2014). the information content of baselII Liquidity risk measures. financial stability .
19. Imane Yousfi .(2019) .BaselIII: Relevance for Islamic Banking.125 ، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية .
20. Rapport annuel 2013 de la banque d'algérie .(2014) .Evolution économique et monétaire en algérie .
21. Rapport annuel 2016 de la banque d'algérie .(2017) .Evolution économique et monétaire en algérie .
22. Smonig Mathilde et Dutilloy Paul Emile. (2011). BAleIII: Decryptage, impacts et limites des nouvelles exigences réglementaires. Aurexia Conseil.